

دور شبكات المجتمع المدني في الاندماج المغربي

أ.د/ صالح زباني

د/ مراد بن سعيد

أستاذ التعليم العالي - جامعة باتنة -

أستاذ محاضر أ - جامعة باتنة -

ملخص:

من خلال تعقب حركية المجتمع المدني نحو المشروع المغربي سنشير إشكالية مفادها ما مدى استعداد المجتمع المدني المغربي للدفاع والمرافعة من أجل التمكين للفكرة المغربية؟ والإجابة عن هذه الاشكالية تتطلب تتبعاً للأدوار التاريخية التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني المغربية في دعم جهود الشعوب المغربية منذ مرحلة للنضال ضد الإحتلال وصولاً إلى تحقيق الاستقلال الوطني. سنركز من خلال هذه الدراسة على فحص الدور الذي اضطلعت به مؤسسات المجتمع المدني المغربي في توفير الشروط الشعبية والتعبوية لتحقيق الوحدة المغربية.

Abstract:

La recherche de l'évolution des dynamiques de la société civile Maghrébine, à l'égard du projet de l'Union du Maghreb, pose la problématique de la capacité de la société civile Maghrébine pour défendre l'idée du Maghreb, comme une nouvelle tendance du rapprochement des peuples du Maghreb à la place des approches politiques menées par les régimes politiques, qui ont placé les intérêts de la stabilité interne et la construction nationale avant tous les projets de l'union. La réponse de cette problématique nécessite une chronologie des rôles historiques menées par les organisations de la société civile Maghrébine dans la condensation les efforts des peuples maghrébins dans la lutte contre le colonialisme et pour atteindre l'indépendance nationale. Ce qui montre le rôle principal de la société civile dans les pays du Maghreb pour fournir les conditions nécessaires et la mobilisation populaire pour parvenir à l'unité du Maghreb

مقدمة

لقد كانت فكرة الوحدة المغربية وما تزال حلم شعوب المغرب العربي وأملها في تحقيق التنمية والرقى، فهي بالنسبة للكثير من النخب السبيل الوحيد لتحقيق تطلعات الشعوب. غير أن محاولات الوحدة التي حصلت كانت تفتقد إلى التفكير السليم ومحاولة الاستفادة من نقاط القوة التي تتمتع بها هذه الدول، فكانت في شكل تصريحات سياسية أكثر منها قرارات مصيرية لحياة ملايين الأشخاص. وبهذا لم تتجسد الوحدة المغربية إلا في بعض المؤسسات الخائبة، التي تشكل جسدا بلا روح، فهي لا تمثل تطلعات الشعوب المغربية أكثر من كونها تعبيراً عن الخلافات التي تطبع العلاقات بين السلطات الحاكمة في كل الدول المغربية، وتجسيدا واضحا لقناعة النخب الحاكمة بعدم ضرورة السعي إلى أي تقارب من شأنه خلق الأجواء المناسبة لتحقيق الوحدة المغربية.

لهذا أصبح تفعيل الاتحاد المغربي ضرورة ملحة لمواجهة التكتلات الإقليمية وتحديات العولمة، وعليه فالتكامل المغربي أصبح ضرورة فرضتها الظروف الدولية، وهذا من أجل رفع الضغوطات التي تواجه كل دولة من مختلف التنظيمات الدولية، إلا أن هذا التكامل عرف عدة تراجعات، فمباشرة بعد استقلال هذه الدول سعت كل دولة إلى بناء الدولة الوطنية، أي بناء مؤسساتها السياسية والإدارية وإرساء قواعدها الاقتصادية، إلا أن الخطاب الرسمي ظل مؤكدا على البناء المغربي هو مغرب الدول والحكومات. ما أغفلته الدول المغربية هو الدور الهام للمجتمع المدني في محاولة خلق ثقافة مجتمعية تكون الحلقة المؤسسية للتكامل، ففي فترة الاستعمار كانت البوادر الأولى لظهور المجتمع المدني في الدول المغربية، إلا أن هيمنة الدول (الأنظمة) على المجتمع المدني أدى إلى تقليص دوره في بناء اتحاد المغرب العربي(1).

ولقد كانت كل المساعي السياسية التي طبعت سبيل تفعيل الوحدة المغربية تعبيرا حصريا لآراء وقناعات النخب الحاكمة، فهي مقاربات فوقية بامتياز، لا تشرك الفعاليات الحقيقية التي من شأنها دعم المساعي السياسية للتقارب والاندماج، وربط الشعوب المغربية بشعوبها. ولهذا وجب التفكير في مقاربات تشاركية أكثر، من شأنها سد العجز الذي تعاني منه النخب الحاكمة، ولا

يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال إشراك فعلي لمؤسسات وشبكات المجتمع المدني المغربية في مساعي الوحدة.

وعلى هذا الأساس، فإن الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن لمؤسسات المجتمع المدني المغربية أن تلعب دورا فعالا في تحقيق الوحدة المغربية؟ والإجابة عن هذه الاشكالية تتطلب تبعا للأدوار التاريخية التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني المغربية في تكاثف جهود الشعوب المغربية للنضال ضد الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطني. وهو ما يبين دورا رياديا أصيلا للمجتمع المدني في دول المغرب العربي في توفير الشروط الشعبية والتعبوية لتحقيق الوحدة المغربية.

بناء على ما سبق، يمكن الحديث عن مقارنة صاعدة للاندماج المغربية، تتخذ من مؤسسات المجتمع المدني اللبنة المؤسساتية الأساسية، التي يمكن من خلالها سد فجوات الاختلاف التي تطبع العلاقات المغربية، وتوفير قاعدة شعبية متينة يمكن أن تستند عليها النخب الحاكمة لتبرير التقارب وتحقيق الاندماج.

أولا: ملاحظات تاريخية حول دور المجتمع المدني في بناء المغرب العربي

مع استقلال الجزائر عام 1962، لم تسمح الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي بتعدي التناقضات الناشئة بين مساعي بناء تجمع جهوي يضم هذه الدول ومساعي بناء الدولة الوطنية. بالنسبة للناحية الشرعية، فقد أعطيت الأولوية للدول الوطنية إلى درجة تغطيتها للمشروع المغربي لفترة طويلة، وعلى هذا الأساس، فإن دينامية المجتمع المدني التي بدأت خلال الكفاح من أجل الاستقلال تلاشت تماما لسببين رئيسيين(2):

1 . السبب الأول يظهر من خلال حقيقة تكوين الدولة الوطنية في دول المغرب العربي في ظل احتكار السلطة باسم بناء الدولة وممارسة الهيمنة السياسية، وهو ما استثنى مجال المجتمع المدني من المشاركة في تقاسم السلطة والمساهمة في بناء الدولة والمجتمع.

2 . السبب الثاني يتمثل في ذوبان فواعل المجتمع المدني في أجهزة الدولة، من خلال ميل طبيعي لامتصاص النخب السياسية والإدارية والاجتماعية من طرف الأجهزة الحكومية في إطار عمليات البناء والتشييد، أما الفواعل الأخرى فقد بقيت على هامش الدولة أي في المعارضة أو المطاردة أو في المنفى.

إن صفة التعددية والحوية التي تمثل جوهر مصطلح المجتمع المدني لم تعد مناسبة في إطار السيطرة المطلقة للدولة الوطنية الجديدة، حتى أن كل مظهر من مظاهر الاستقلالية يُنظر إليه كعقبة في طريق المشروع الوطني.

في المقابل، اتجهت هذه الدول إلى تأسيس كيانات تابعة فيما ما يشبه المجتمع المدني، وهي منظمات تخضع لرقابة مشددة من قبل الحكومة المركزية من خلال حزب واحد يكون الصلة بين الدولة وهذه المنظمات. وبالتالي، تضمن السلطة الحاكمة انتشارها بما لا يدع مجالاً للمجتمع المدني الحقيقي للنشاط بصورة مستقلة عن السلطة والقدرة على التعبير.

لقد تم تجريد المجتمعات المدنية الموجودة في دول المغرب العربي بعد خروج الاستعمار من الأدوار الرئيسية التي كانت تضطلع بها مثل الوساطة، التنظيم والتعبير عن المطالب، حيث تم إخضاع هذه الفواعل للأيدولوجية الوطنية في إطار المبادئ التوجيهية التي تضعها الدولة. إن هذا الاستيلاء، الذي يختلف في مظاهره وحدته من دولة إلى أخرى، للدولة على المجتمع يربط أية محاولة للاتصال بين الجماعات الاجتماعية لدول المغرب العربي، التي يجب أن تنضوي تحت عنوان المصلحة الوطنية والدفاع عنها.

ما يُلاحظ كذلك أنه في شهر فيفري عام 1989، فإن دول المغرب العربي هي التي أخذت زمام المبادرة بتوقيع اتحاد المغرب العربي، وقد اجتذب هذا التوقيع العديد من المبادرات، حيث أنه بين 26 مارس 1989 و 7 ديسمبر 1990 تم إنشاء ثلاث عشرة (13) اتحاد بين المنظمات والجمعيات على مستوى المغرب العربي، ومن الاتحادات نذكر(3):

• اتحاد المغرب العربي للكشافة التي تأسس بتونس في 26 مارس 1989.

- الجمعية المغربية لمنظمات التعليم المهني التي تأسست بتونس يوم 28 أبريل 1989.
- الجمعية المغربية للثقافة والفنون التي تأسست بوجدة المغربية في 05 جوان 1989.
- الاتحاد المغربي للمكفوفين الذي تأسس بنابل التونسية في 02 جويلية 1989.
- الاتحاد المستقل للطلبة والشباب المغاربة الذي تأسس بالدار البيضاء في 07 و 08 ديسمبر 1989.
- الاتحاد المغربي للفلاحين الذي تأسس بالرباط في 18 إلى 21 ماي 1989.
- اتحاد المهندسين المعماريين المغاربة الذي أسس بتونس يوم 22 ماي 1989.
- اتحاد المهندسين لدول المغرب العربي الذي تأسس بمراكش يوم 18 جوان 1989.
- الرابطة المغربية لحقوق الإنسان التي تأسست بتونس يومي 17 و 18 جوان 1989.
- اتحاد الاقتصاديين المغربية التي تأسست بتونس عام 1990.
- اتحاد البنوك المغربية الذي تأسس بتونس يوم 12 جويلية 1990.

إذا كان ظهور هذه الحركات الاجتماعية بلا شك يعني تقدما في مجال تنشيط المجتمع المدني، يجب التذكير بأنه ليس عدد هذه الجمعيات أو عدد لقاءاتها هو الذي يحدد وزنها، وإنما نوعية المجال ذي تنشيط فيه وتدخلاتها هي التي تحدد مدى تأثير هذه الجمعيات في السياسات الوطنية من أجل تغييرها في صالح الشعوب المغربية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن نسبة كبيرة من هذه الاتحادات هي ظرفية من حيث أنها ناتجة عن المنظمات الوطنية التي تعمل في إطار المقاربة الوحدوية التي تم تعبئتها بعد التوقيع على معاهدة اتحاد المغرب العربي.

من خلال هذا العرض السريع لدور المجتمع المدني في بناء المغرب العربي، يمكننا القول أن:

- لقد كان المجتمع المدني دائما يمثل المحتوى الاجتماعي والثقافي لمشروع الوحدة المغربية، وقبل مجيء الاستعمار وأثناء وجوده، فإن المجموعات الاجتماعية هي التي قادت حملات المناهضة

والكفاح، إلا أن الإهمال الذي واجهته من طرف القوى السياسية المحلية والتهديد والحصار والقمع الذي مارسه المحتل ساعد كثيرا في إفشال قوة وحيوية المجتمع المدني.

• مثلت المجتمعات المدنية أثناء فترة الاستعمار الموجه والخزان الحقيقي لحركات النضال ضد المستعمر في إطار البعد والهوية العربية الإسلامية (على الأقل في بدايات النضال والكفاح)، ثم في إطار القيم الحديثة التي تغلغت في أوساط الشعوب وخاصة النخب المتعلمة، والتي من خلالها يمكن استمالة أجزاء واسعة من الطبقات الاجتماعية للبلد المستعمر.

• في فترة الدولة الوطنية، وخاصة في البداية، تم إضفاء الطابع والبعد المحلي لتنظيمات المجتمع المدني، من خلال الممارسات التي عرفت بها الدول الوطنية خدمة للمصالح الوطنية الحصرية. لكن هذه القاعدة تم تجاوزها تدريجيا من خلال التحولات الديمقراطية في الفضاءات الوطنية التي يمكن أن تخدم بعد ذلك الأهداف المنشودة للوحدة المغربية.

في الأخير يجدر القول أن المجتمع المدني في دول المغرب العربي لا يؤثر في الإطار المؤسساتي والسياسي، لكن حيويته تضع المغرب العربي باعتباره ضرورة جيوسياسية من خلال تدعيمه لقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون، والتي تمثل القيم الأساسية لبناء المغرب العربي (4).

ثانيا: ضرورات إشراك المجتمع المدني في حركية الاندماج المغربي

من اللافت للنظر حقا أن معظم الانتقادات التي وجهت للجهود والعمليات التكاملية سواء على المستوى الإقليمي خصوصا أو القارة الأفريقية عموما، تمثلت في القول بأن المنهج الذي اتبعته هذه الجهود هو منهج فوقى يعبر عن آراء وتطلعات نخب محدودة، ولم يأت من قبل تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، فإن الملتقى النقابي لبلدان غرب المتوسط والمعروف بـ 5+5 المنعقد بتونس في 2 ديسمبر 2003، قد أكد على أهمية الاندماج الإقليمي المغربي من أجل تنمية المغرب العربي، ومن أجل تطوير الشراكة مع أوروبا، بالإضافة إلى مقاومة الانعكاسات السلبية للعملة واقتصاد السوق.

يمكن للمجتمع المدني أن يكون مسؤولاً عن بناء الاتحاد، وفق آليات عديدة تساعده على الربط بين مكونات المجتمع والدولة، ويكون ذلك عن طريق(5):

- ضرورة بناء مغرب الشعوب: لا بد من تجاوز المواقف والشعارات المحمفة التي يدفع ثمنها شعوب المنطقة، فالخطاب السياسي المغربي يؤكد على أن الوحدة المغربية هي وحدة الشعوب ومطلب جماهيري، لكن في حقيقة الأمر أن هذه الوحدة كانت دائما مطلب دول وحكومات، مع العلم أن الشعوب المغربية لها مجموعة مقومات حضارية وتحس بوحدة المصير، فالاختلافات الاجتماعية الحقيقية في المنطقة لا تتفق والحدود السياسية بين دول المغرب، فلا يتحدث السكان القدامى - كبار السن - عن دول مغربية بل عن مدن وحسب طنجة - صفاقص وهران، فالوحدة الثقافية بمعناها الواسع للمنطقة حقيقة اجتماعية تاريخية تعكس تجانس اللغة والدين. ما نلاحظه أنه هناك قواسم مشتركة بإمكانها أن تكون المصدر الأساسي للوحدة، فلم يحدث أن أقدمت حكومة مغربية على تنظيم استفتاء شعبي حول موضوع الاتحاد كما هو الحال في أوربا، فالتكامل المغربي كان بفعل البلدان وليس الشعوب.

- الإيمان بالحوار وقبول الرأي الآخر: فالحوار هو الغائب الأكبر على الساحة المغربية، وغيابه سبب مهم من الأسباب التي جعلت الاتحاد يتخبط في مشاكل، فلا بد من تفعيل التواصل والحوار بين مختلف الفعاليات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فتواصل وتفاعل الفاعلين الثقافيين والاجتماعيين والاقتصاديين يتم عن طريق التنسيق والتعاون حول قضايا ومهام وأهداف بناء الوحدة المغربية وتحقيق تنمية مغربية، كالدفاع مثلا عن الحريات النقابية والعمل بكل الوسائل المناسبة التي تدعمها وتصورها، ومن ثمة إثناء الوعي النقابي عبر بلورة وحدة المصلحة الطبقة الشغيلة المستفيدة.

إن فاعلية المجتمع المدني تكمن من خلال تدعيم مؤسسات والقوى الاجتماعية المغربية، بالتالي تصبح قادرة على تبوء المكان المناسب والتأثير على قرارات القادة الموجهة خصيصا لبناء الوحدة المغربية، وذلك من خلال تنشيط العمل الجمعي، وهذا لن يكون إلى بإزالة العوائق الإدارية والقانونية والمالية التي تعترض عمل هذه المؤسسات.

إن نشأة الدولة الوطنية المغربية لم يهيئ الجو المناسب لنمو المجتمع المدني، ولا أحد ينكر الدور الفعال الذي بات يضطلع به بمختلف اتجاهاته، وهذا مكسب مهم يجب الحفاظ عليه فتفعيله يكمن في الحفاظ والدفاع عن المصالح العامة، فالمجتمع المدني لا يؤدي وظيفة سياسية فحسب، بل يعد أداة للتنمية ووسيلة للانتماء والولاء للوطن الواحد، فمن مميزات دول المغرب العربي هو تلازم تاريخي بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، فهو يقف عاجز أمام التوترات السياسية الثنائية المتزامنة ومعوقات الاتحاد(6).

إن المجتمع المدني المغربي مرتبط مع الدولة، حيث أن لكل نظام سياسي هناك مجتمع مدني يتمشى معه، لذا لا بد أن تتوافر الأطر القانونية والسياسية التي تسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لنشاطه وحركته، وهذا لن يتأت إلا بالدولة القانونية، هذه الدولة قائمة على أساس التعدد السياسي وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية واحترام مبدأ تداول السلطة والرقابة السياسية، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحررياتهم.

ثالثا: القضايا الأساسية لشبكات المجتمع المدني في الفضاء المغربي

من المهم أن تلتقي جهود شبكات المجتمع المدني في التكامل المغربي حول قضايا جوهرية تتصل مباشرة بالمصالح الأساسية لشعوب المنطقة، حيث تعاني المجتمعات المغربية من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، نتيجة لسياسات العولمة لرأسمالية وما يتصل منها بصفة خاصة بتحرر التجارة العالمية والتكيف الهيكلي، والإسراع بالتحول إلى اقتصاد السوق والمديونية الخارجية. وقد تأثرت شرائح كبيرة من السكان بشدة من هذه المشاكل كالبطالة والفقر والتهميش والهجرة الداخلية والخارجية، وارتفاع أسعار السلع والخدمات. وتقاوم هذه الفئات السياسات التي تسببت في معاناتها من خلال منظماتها الاجتماعية، وهذه المقاومة موجودة بدرجات متفاوتة في مختلف المجتمعات المغربية، بما يعزز من أهمية أن تتجه شبكات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية في نشاطها المشترك والمنسق في إطار التكامل الإقليمي نحو العمل المباشر في مواجهة هذه المشكلات الناجمة عن سياسات العولمة(7).

من جهة أخرى، هناك صلة قوية بين فاعلية العمل التكاملي المغربي وبين نضج التطور الديمقراطي للمجتمعات المغربية، وقد أدى غياب الديمقراطية في المجتمعات المغربية إلى انفراد النخب الحاكمة بتقرير السياسات العامة في إطار مصالحها الضيقة. وترتب على ذلك تعثر التنمية واتساع الهوة بين الطبقات وتعميق التبعية وانتشار الفساد مما يضعف القدرة على مواجهة الآثار السلبية للعملة الرأسمالية والمؤثرات الخارجية، مما يدعو إلى أن تعطي شبكات المجتمع المدني اهتماما خاصا لدعم التطور الديمقراطي، ليس فقط في مجتمعاتها بل وفي الجهود المشتركة للتكامل المغربي، وهناك إمكانية كبيرة للنجاح في هذا التوجه نظرا للدور الهام الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية، وينبع هذا الدور من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من وظائف في المجتمع، لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع. وعندما تتوفر لمنظمات المجتمع المدني حياة داخلية ديمقراطية تمكن الأعضاء من ممارسة الديمقراطية داخل منظماتهم، هنا تنشأ إمكانية حقيقية لقيام مجتمع مدني شعبي وديمقراطي حتى يكون بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطي فاعل في المجتمع كله، وبذلك تصبح الديمقراطية بناء من أسفل يشمل الشعب كله تربية وتدريباً وممارسة في مختلف ميادين الحياة اليومية، ويصبح الشعب عندها طرفاً أساسياً في معادلة الحكم، وتكون الديمقراطية السياسية محصلة هذا كله، وبذلك يتأكد مفهوم الديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع، ويتأكد أيضاً أن الديمقراطية لا يمكن أن تأتي منحة من الحكام، ولكن الشعب ينتزعها كحقوق وآليات ومؤسسات عندما يكون قادراً على ممارستها، وعندما تنضج حركته في إطار قيمها، وتتوافر له القدرة من خلال عمل جماعي منظم لتعميمها في سائر مجالات الحياة اليومية، وفي مؤسسات الحكم أيضاً، وفي علاقة الدولة الوطنية، وعلاقات المواطنين ببعضهم البعض.

على صعيد آخر، فقد اهتمت قوى العملة والنخب الحاكمة في المغرب العربي خصوصا ودول الجنوب عامة، بدعم مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بملء الفراغ الناشئ عن تخلي الدولة عن دورها التنموي، ومسئولياتها في دعم الفئات الفقيرة والضعيفة التزاما بسياسات التكيف الهيكلي

والتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة من هذه السياسات. ورغم أن نشاطها يؤدي إلى تقليل حدة التوتر الناتج عن التفاوتات الاجتماعية الحادة، بالإضافة إلى أنها تلعب دورا اقتصاديا في إطار زيادة الدخل والعمالة والإنتاج وتشبع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة أو المجتمع بشكل عام، فإنها تعمل في إطار محافظ يهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم، وتعيد إنتاج علاقات التبعية والسيطرة والسلبية التي سادت القطاع الأهلي تاريخيا في كثير من المجتمعات(8).

من هنا أهمية أن تمارس مؤسسات المجتمع المدني دورها من المنظور البنوي، من خلال المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع باعتبارها أحد الفواعل الأساسية في البناء الاجتماعي. في عطا الإطار، فإن مؤسسات المجتمع المدني تكون من خلال المنظور البنوي طرفا في شبكة علاقات مع الدولة والقطاع الخاص، على أساس الشراكة القائمة على التوازن والندية في علاقات القوى بين هذه الأطراف، ولذلك يكون مفهوم التنمية المتبنى في هذه الحالة هو التنمية بالمشاركة، ويعنى ذلك بالتالي أن دور هذه المؤسسات هو دور تعبوي يرتبط بالتمكين وتعظيم القدرات في إطار نضالي، بحيث تعمل هذه المؤسسات على خلق العقلية الناقدة لما يحدث في المجتمع والمبدعة لأشكال التغيير والتقدم، وتأخذ بذلك معني الفاعل أو الوسيط الاجتماعي، باعتبارها القوة العنصرية الفاعلة في التغيير الاجتماعي، عن طريق التأثير على العلاقات بين الأفراد والجهات باتجاه رفع مستوى الوعي وزيادة المهارات السياسية والقدرات التفاوضية في مجال الحق العام(9).

رابعا: أطر عمل المجتمع المدني حول التكامل المغاربي

من خلال ما سبق، يتضح أنه من الواجب تحديد الأطر التي ينبغي رسمها من أجل فعالية أكثر لعمل منظمات المجتمع المدني في إطار التكامل المغاربي، حيث لابد من التركيز على النقاط التالية:

1- إعادة تعريف المجتمع المدني المغربي بشكل يخرج به إلى فضاء أرحب ليلائم خصوصية الواقع المغربي. وهذه المراجعة النقدية للمفهوم تجعل منه أداة تحليلية ناجحة يمكن من خلالها فهم وتحليل الظاهرة السياسية والاجتماعية المغربي، ويمكن أن تسمح عملية إعادة التعريف بأن يتجاوز معنى المجتمع المدني التقليدي الضيق ليشمل مؤسسات وجمعيات السلطات التقليدية. إن إعادة تأصيل مفهوم المجتمع المدني المغربي يمكن أن يستفيد من سيرة المصطلح في دلالاته الغربية لكنه يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الواقع المغربي(10).

من الواضح أن اتجاهات تعريف المجتمع المدني في أفريقيا والوطن العربي قد تأثرت بالرؤية التقليدية الضيقة والتي تستند إلى وجهة النظر التوكفيلية (Tocquevillian) بشأن المفهوم، وربما يعد شميتير (Schmitter) أوضح من عبر عن هذا الاتجاه، إذ أنه يعرف المجتمع المدني على أنه نظام أو مجموعة من الجماعات الوسيطة المنظمة ذاتيا، والتي(11):

1. تتمتع باستقلال نسبي عن كل من السلطات العامة ووحدات الإنتاج الخاصة، أي العائلات والمشروعات.
2. كما أنها قادرة على اتخاذ أنشطة جماعية للتعبير والدفاع عن رغباتها ومصالحها.
3. لا تسعى إلى أن تحل محل أجهزة الدولة أو أن تقبل مسؤولية تولى مهام الحكم بشكل عام.
4. تقبل العمل في ظل قواعد محددة سلفا ذات طبيعة مدنية، تؤكد على الاحترام المتبادل.

ومن الجلي أن الفهم التقليدي للمجتمع المدني ينطوي على منطلق انتقائي واستبعادي في آن واحد، فقد توصل كثير من الباحثين إلى نتيجة مفادها عدم وجود مجتمع مدني في الخبرتين العربية والأفريقية ومن ثم لا واقع له. على أن ذلك الاستنتاج لا يقتصر فقط على مفهوم المجتمع المدني، وإنما يمكن أن يمتد ليشمل كافة المفاهيم المشتقة من المرجعية الغربية، على أن هذه الفوضى المرتبطة باستخدام المفهوم تمتد لتشمل الأدبيات الغربية نفسها، فثمة عدم اتفاق واضح حول ماهية المفهوم اللهم إلا كونه فضاء عاما بين كل من العائلة والدولة. وتختلف النظريات الغربية حول أي العناصر التي تتجاوز العائلة أو المشروع الخاص وتشكل في حقيقة الأمر المجتمع المدني(12).

2- فشل أو تعثر عمليات التكامل في المغرب العربي إنما ينبع من أنانية النخب الحاكمة وتمسكها بشعارات السيادة والمصالح الوطنية التي عصفت بها تيارات العولمة الجارفة. أضف إلى ذلك أن هذه النخب لم تستطع بناء هوية وطنية متماسكة تنصهر من خلالها كافة الولاءات، كما أنها لم تنجح في بناء الديمقراطية والأمن فإن لها أن تحقق ذلك على المستوى الإقليمي.

3- لا بد من تبني مدخل المجتمع المدني بمفهومه الواسع لتعزيز الديمقراطية وإشاعة القيم المدنية التي تحرص على التسامح والقبول بالآخر، وهو ما يمكن المجتمع المدني من مواجهة استبداد السلطة في ذات الوقت الذي يعترف به بشرعية وجود الدولة بأهمية وظائفها التي تؤديها، من أجل تحقيق نهضة مواطنيها ورفيهم.

4- أن دور المجتمع المدني الحقيقي يتمثل في نشر الوعي بأهمية الاعتماد الجماعي على الذات، والوقوف في وجه التيار النيوليبرالي والآثار السلبية التي تحملها قوى العولمة الجديدة. وهذا يعني رفض أي محاولة لإدماج الدول العربية والمغربية في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي باعتبارها طرفًا هامشيًا وتابعًا، وذلك من خلال تطبيق سياسات التكيف الهيكلي.

5- لعل من أبرز المآخذ على الأطر التكاملية التي اتخذها اتحاد المغرب العربي، هو أنها ذات طابع فوقي مفروض من أعلى، ولا يمثل رأى حركة شعبية مغربية واعية، وتلك هي نقطة الضعف الرئيسية فيها. وعليه ينبغي التأكيد على أن المجتمع المدني المغربي بما ينطوي عليه من تنظيمات ومؤسسات وكذلك قوى وحركات اجتماعية يمثل ضمانة أساسية لنجاح أي عمل تكاملي.

6- إن نشر ثقافة التكامل والمجتمع المدني في المغرب العربي يمثل مدخلا لخلق بنية معرفية تكاملية، وذلك من خلال الخبرات(13).

ومن مجالات البحث ذات الأولوية لأدوار المجتمع المدني والتكامل المغربي، نذكر ما يلي(14):

● البحث في تكوين المؤسسات الاجتماعية في المجتمعات المحلية، ودورها في التواصل والاتصال على المستوى الوطني، وعبر الحدود وعلاقة هذه المؤسسات بالدولة والتغيرات التي طرأت على هذه المؤسسات عبر الزمن، نتيجة الضغوط لاقصادية والسياسية، التفاعل الثقافي، الهجرة، الجفاف،

الحروب وعدم الاستقرار السياسي، التنمية غير المتوازنة إضافة إلى مدى تأثير التنظيمات الرسمية الحكومية وغير الحكومية على هذه المؤسسات. ما هي تجارب هذه المؤسسات في التكامل على المستوى المحلي وفي حالة المجموعات الحدودية؟ ما هي أسس التكامل؟ هل هي الهوية الإثنية أم الوطنية أم المغربية؟

● البحث في تجارب الشبكات والمنتديات والاتحادات المحلية والإقليمية والعالمية، ما هي إنجازاتها والفرص المتاحة أمامها والمعوقات التي تواجهها في خدمتها للتكامل المغربي؟ نغنى هنا الشبكات القائمة من الاقتصاديين والاجتماعيين والعاملين في مجال البيئة والمرأة والشباب وشبكات المهنيين من أطباء ومهندسين... الخ. وما مدى الديمقراطية داخل هذه الشبكات؟ وهل هي من مؤسسات المجتمع المدني أم أنها تحت سيطرة الدولة؟

● الحركات الاجتماعية النسوية والشبابية والعمالية، هل لها أجندة مغربية؟ وما مدى تأثيرها بالأجندة العالمية؟

● ضرورة تقييم مناهج التعليم من منظور العالم الثالث.

خامسا: دراسة حالة الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي والحركة المغربية لحقوق الإنسان

يمكن القول إن دول المغرب العربي ترتبط عضويا بالنظام الإقليمي العربي والإفريقي، وعليه فإن بعض هياكل ومؤسسات المجتمع المدني المغربي تقوم بدور تكاملي لا يمكن إنكاره سواء على الصعيد الإقليمي أو القومي العربي الشامل. ويمكن أن نشير بهذا الخصوص إلى نموذجين يمثل أولهما المنظمات المهنية والنقابية المغربية، بينما يمثل النموذج الثاني التنظيمات الدفاعية والحقوقية ذات المصالح العامة، وذلك على النحو التالي:

النموذج الأول: الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي

لقد تم استقبال توقيع معاهدة اتحاد المغرب العربي من طرف المنظمات والنقابات العمالية المغربية بكثير من الترحاب والحماس، حيث أن الاتصال بين المركزيات النقابية الوطنية لم يتم تفعيله لا من خلال منظمة العمل الدولية ولا من خلال داخل منظمة العمل العربية، والنقابات المغربية عملت دائما بأمل خلق وحدة نقابية على المستوى الإقليمي التي تمثل مرحلة مهمة في إطار العمل على

تحقيق حلم اتحاد المغرب العربي. حيث أنه بعد سبعة (07) أشهر من توقيع معاهدة اتحاد المغرب العربي، تم الاتفاق على توحيد أربع عشرة (14) اتحادا نقابيا لعمل المغرب العربي في اجتماع عقد بتونس في 28 و 29 أوت 1989 أين قام الاتحاد العام التونسي للشغل بدعوة نظرائه في الدول المغاربية. وقد قام النقابيون المغاربيون بإنشاء لجنة تحضيرية تقوم بوضع القوانين الأساسية والقواعد والمبادئ التوجيهية العامة للاتحاد النقابي لعمل المغرب العربي(15).

بعد المؤتمر التأسيسي المنعقد يومي 6 و 7 ديسمبر 1989 بالدار البيضاء، تم إقرار قانون الاتحاد وإعلانه كأول منظمة شعبية في المغرب العربي بعد التقاء الاتحادات المؤسسة التالية:

- المؤتمر العام للمنتجين الليبيين (ليبيا).

- الاتحاد العام التونسي للعمل (تونس).

- الاتحاد العام للعمال الجزائريين (الجزائر).

- الاتحاد المغربي للشغل (المغرب).

- اتحاد العمال الموريتانيين (موريتانيا).

وكما ينص عليه بيان المؤتمر التأسيسي في مادته الرابعة، فإن الأعضاء المؤسسين لديهم نفس الحقوق ويتحملون نفس الواجبات. وقد تم اختيار مدينة تونس كمقر للاتحاد بقرار من المؤتمر التأسيسي، ولا يمكن تغيير المقر إلى عاصمة أخرى لدول المغرب العربي إلا بقرار من مؤتمر الاتحاد (المادة 1). أما فيما يتعلق بالأهداف، فإن المادة الثانية (02) تعكس الإرادة الوحدوية بشكل واضح وصريح، من خلال طبيعة الأعمال التي يقوم بها الاتحاد ومجالات تدخله، حيث أنه يعمل على(16):

- توحيد وتطوير العمل النقابي في المغرب العربي.

- تجسيد الوحدة العملية والفكرية للعمال المغاربية.

- تعبئة العمال المغاربية على الدفاع عن كامل حقوقهم وتحريرهم من الاستغلال والقهر والهيمنة.

- التصدي للتحديات التي تواجه الطبقة العاملة المغربية في الداخل والخارج، ودعم نضال القوى العاملة من أجل التحرر السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- دعم وتأييد الحركات العمالية المضطهدة في جميع أنحاء العالم.
- دعم نضال العمال الأفارقة لتوطيد الوحدة النقابية الأفريقية والاستقلال.
- تطوير برامج التعاون التقني والثقافي النقابات من بلدان المغرب العربي.
- توحيد مواقف الطبقة العاملة على المستوى الإقليمي وفي المحافل الدولية.
- تعزيز الوحدة النقابية في كل بلد من خلال الحماية والدفاع بكل الوسائل عن الحرية النقابية.
- معارضة الاستغلال بكل أنواعه وأينما وجد.
- المساهمة في السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي بين دول المغرب العربي، من أحجل تحقيق التكامل الإقليمي العربي.
- الدفاع عن العمال العرب المغتربين.

النموذج الثاني: الحركة المغربية لحقوق الإنسان

لقد وضعت الحركة المغربية لحقوق الإنسان مثلها مثل الاتحادات النقابية قضية وحدة المغرب العربي في اهتماماتها الأولية والأساسية، حيث أن الجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان انخرطت في النقاشات والأفعال المتعلقة بوحدة المغرب العربي، وأكدت أن إعلان الوحدة من طرف رؤساء الدول المغربية لا يمثل إلا الجوانب السياسية والمؤسسية للوحدة، ولا بد من إكمال الجوانب الأخرى والتي تمثل دولة القانون والحرية أهم أركانها، ولا يمكن للوحدة المغربية أن ترى النور إلا من خلال الأخذ بعين الاعتبار لتطلعات المجتمعات المدنية المغربية. وتشير التوجهات العامة للنشطاء المغاربة في مجال حقوق الإنسان إلى التأكيد أن الوحدة المغربية لا بد أن تركز على التحولات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عرفتها الدول المغربية في ثمانينيات

القرن العشرين. وبناء على هؤلاء النشطاء، فإن بناء المغرب العربي لا يمكن أن يتم إلا من خلال إدراك قيادات الدول للتحويلات الديمقراطية التي تعرفها المجتمعات المغربية (17).

إن من بين أهم الحركات التي تحمل هذا التصور حول البعد الشعبي لمساعي الاندماج المغربي هي حركة حقوق الإنسان المغربية، التي تؤكد على أبعاد جديدة للعلاقات المغربية. والواقع أن مسألة حقوق الإنسان أصبحت تدريجياً أولوية لكل بلد من بلدان المغرب العربي، حيث أن الإجماع في هذه النقطة يتمثل في فكرة أن الضمان الصارم والجدّي للحقوق في إطار علاقات التي تربط بين الدول والمواطنين يسمح باستقرار المؤسسات والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وهذا لا يكون إلى من خلال شرط آخر وهو الاعتراف بتعدد الآراء وضمان إمكانية التعبير عنها.

خاتمة

يعد التعرض لفحص وتحليل دور مؤسسات المجتمع المدني، لتضطلع بدورها التاريخي في بناء المشروع والحلم المغربي، ذا قيمة في الوقت الحاضر، سيما في ظل التراخي الرسمي للذهاب بهذا المشروع إلى نهايته المنطقية. فمؤسسات المجتمع المدني تتمتع بأهمية لا يستهان بها، في ظل تحديات المرحلة الراهنة التي تمر بها هذه المنطقة الإستراتيجية الهامة من العالم، وهي التحديات التي تستدعي إشراك مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية قصد التمكين للفكرة المغربية. إن ما يجعلنا نؤكد على أهمية الدور الذي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تقوم به، وجود نسيج معتبر من هذه المؤسسات في جل البلدان المغربية، والتي يكفي تفعيلها فقط لتساهم في تجسيد الحلم المغربي. إلا أن ما يلفت الانتباه، ضمن مسار إشراك مؤسسات المجتمع المدني المغربي في الدفع نحو التمكين لحلم الشعوب المغربية في التكامل والوحدة، عدم الإشراك الكافي لهذه المؤسسات ضمن هذه العملية. فعادة ما يتم إسناد هذه المؤسسات أدواراً ومهاماً هامشية أو ذات تأثير زائل على حساب تحديات إستراتيجية حاسمة وعلى رأسها التكامل والاندماج المغربي.

تحتاج الفكرة المغربية إلى تغيير جذري في المقاربة المؤسساتية المعتمدة، والانتقال من البعد المؤسساتي البحت، في ظل عدم وجود إشارات عن تغيير سياسي مرتقب على المستوى القصير والمتوسط على الأقل، إلى مقاربة مؤسساتية جديدة يمكن أن تشرك الفواعل غير الرسمية في الحلم المغربي. إن البديل المؤسساتي مقابل التغيير السياسي هو التمكين للفكرة المغربية ليس من خلال الاكتفاء بالإصلاح والتغيير السياسيين على مستوى انظمة الحكم المغربية، أي من الأعلى، وإنما من الأسفل، أي من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني المغربية كي تكون أداة عالية الدلالة تساهم في صياغة هذا المشروع وذلك بتشجيعها على العمل الشبكي.

الهوامش:

(1) إلهام نايت سعدي، دور المجتمع المدني في تفعيل الاتحاد المغربي، سياسة، 2011/04/29
<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3021.html>

(2) Hamid El Amouri, Les sociétés civiles Maghrébines dans le processus d'intégration du Maghreb à l'épreuve des nouvelles données géostratégiques, dans, **La société civile maghrébine Face aux enjeux géostratégiques (européen et américain)**, Association Club Mohamed Ali de la Culture Ouvrière, Universités d'Eté 2003 - 2004 – 2005, Tunisie, p 162

(3) Hamid El Amouri, op.cit, p 163

(4) Hamid El Amouri, op.cit, p 171

(5) إلهام نايت سعدي، المرجع السابق

(6) إلهام نايت سعدي، المرجع السابق

(7) عبد الغفار شكر، نحو تفعيل شبكات المجتمع المدني، في، حمدي عبد الرحمن وعزة خليل (محررين)، **المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي**، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة،

2004، ص 102

(8) المرجع نفسه، ص 103

(9) المرجع نفسه، ص ص 104-107

(10) حمدي عبد الرحمن، المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا رؤية من الشمال الأفريقي، في، حمدي عبد الرحمن وعزة خليل (محررين)، **المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي**، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2004، ص 18

(11) Philippe C. Schmitter, Civil Society East and West, in, Larry Diamond et al. (eds.), **Consolidating the Third Wave Democracies: Themes and Perspectives**, Baltimore: John Hopkins University Press, 1997, p 240

(12) حمدي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 19

(13) المرجع نفسه، ص ص 63-64

(14) سامية الهادي النقر، تعقيب، في، حمدي عبد الرحمن وعزة خليل (محررين)، **المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي**، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2004، ص 138

(15) Hamid El Amouri, op.cit, p 167

(16) Hamid El Amouri, op.cit, p 168

(17) Hamid El Amouri, op.cit, pp 169-170